

## "نحو علاقات أمريكية-مصرية ببناءة"

حسين علي \*

أصدر معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى تقريراً في نوفمبر ٢٠١٥ حول مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية بعنوان "التعاون وليس التفاوض.. نحو بناء علاقات مصرية أمريكية أكثر إيجابية" لمعهد واشنطن والذين تحدثا فيه عن زيارتهما الأخيرة لمصر<sup>١٤</sup>. وذلك من خلال التقرير الذي أعده كل من "فين ويدر" و"جريجوري كريج"<sup>١٥</sup>.

كانت مصر محوراً مهماً للمصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط حتى عام ٢٠١٠، ومع اندلاع ثورة الـ ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تغيرات كبيرة وخاصة مع سقوط نظام الرئيس الأسبق "حسني مبارك" وتولي جماعة الإخوان المسلمين الحكم عام ٢٠١٢ عندما تولى الرئيس المعزول "محمد مرسي" الحكم وما أثاره ذلك من مخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية بشأن طبيعة العلاقات مع مصر خلال هذه الفترة.

وفي هذا الإطار حرصت الإدارة الأمريكية على تقييم الوضع السياسي الجديد في مصر، خلال فترة حكم الرئيس الأسبق "محمد مرسي" وأيضاً المشهد السياسي الجديد بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ثم انتخاب الرئيس "عبدالفتاح السيسي" رئيساً لمصر، من خلال إرسال عدد من الباحثين إلى مصر لاستكشاف الواقع السياسي في مصر بشكل أكثر تفصيلاً من خلال اللقاء مع مجموعة واسعة من السياسيين المصريين وبعض قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنشطاء والذي يعبرون عن الرأي

\* باحث بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

<sup>14</sup>VIN WEBER & GREGORY B. CRAIG, Cooperating not Condoning: Toward a More Constructive U.S. Egypt Policy, **Washington institute**, Nov.2015, available at:

<http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/WeberCraig2015WEB.pdf>

<sup>١٥</sup> "فين ويدر" هو عضو سابق في الكونجرس الأمريكي عن الحزب الجمهوري من ولاية مينيسوتا والرئيس السابق لـ "الصندوق الوطني للديمقراطية". و"جريجوري كريج" هو مستشار سابق في البيت الأبيض خلال إدارة أوباما ومدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية خلال إدارة بيل كلينتون.

العام المصري ثم تقديم التوصيات للإدارة الأمريكية لصياغة أفضل السياسات المناسبة لضمان استمرار العلاقات المصرية الأمريكية في ظل البيئة السياسية الجديدة في مصر.

يُظهر التقرير الحرص الأمريكي على بناء علاقات جيدة ومستقرة مع مصر وخاصة في مرحلة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو، وفي إطار ذلك سعى الباحثون للوقوف على طبيعة المشهد السياسي المصري والعلاقة بين النظام السياسي والأحزاب السياسية وطبيعة السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الجوار الإقليمي وتحديداً إسرائيل حيث تم عقد لقاءات بين مسئولين أمريكيين وآخرين من الأردن وإسرائيل لمعرفة التداعيات الإقليمية للأحداث الداخلية في مصر ومن ثم وضع سياسة أمريكية تتسق مع هذه التطورات.

### أولاً: السياق الإستراتيجي للعلاقات المصرية الأمريكية:

#### طبيعة المشهد السياسي الحالي في مصر

يشير التقرير إلى أن الوضع السياسي الحالي في مصر هو أكثر تعقيداً مما كان عليه قبل ثلاث سنوات - وإن كان ليس بالضرورة أسوأ أو أفضل حالياً - ففي عام ٢٠١٢، كان الشعب قلقاً من الوضع الاقتصادي والسياسة الخارجية التي اتبعت في ظل الرئيس الأسبق محمد مرسي. أما في الوقت الحاضر، فقد أظهر التقرير وجود حالة أكثر إيجابية داخل المجتمع المصري تتمثل في الشعور بالاطمئنان لدى المصريين بشكل عام، رغم حالة الاستقطاب الذي يعيشه المجتمع المصري حالياً وبشكل أكثر من أي وقت مضى، إضافة إلى مزيد من القضايا التي تلوح في الأفق من بينها تزايد عدد السكان بسرعة والذي يتطلب نمواً اقتصادياً استثنائياً بمعدل ١٠% سنوياً.

يلحظ التقرير وجود اختلافات كثيرة في مصر حالياً مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في عام ٢٠١٢، وتشمل هذه الاختلافات سلوك المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالمجتمع المدني في مصر. ففي عام ٢٠١٢، لم تكن المؤسسة العسكرية مؤسسة شعبية، لكن اليوم أصبحت النظرة إليها أكثر إيجابية وأكثر قرباً للمواطنين الذين يرون أن هناك العديد من المخاطر الأمنية التي تهدد الأمن القومي المصري وهو ما يفرض مزيداً من التحديات على الجيش المصري الذي يواجه التنظيمات الإرهابية سواء في سيناء أو على الحدود الغربية مع ليبيا.

فالمؤسسة العسكرية لا تزال تواجه خطر الإرهاب في سيناء على امتداد شريط طوله ٤٠ كم بين العريش ورفح وإعلان تنظيم "أنصار بيت المقدس" ولأنه لتنظيم "داعش" وتم ترجمة ذلك في شن هذه

التنظيمات عدد من الهجمات الإرهابية ضد قوات الأمن المصرية (الشرطة - الجيش) وهو ما يزيد من خطورة الأوضاع الأمنية في سيناء وانعكاس ذلك بشكل كبير على الأمن القومي المصري.

تناول التقرير الحديث عن العلاقة بين الحكومة الحالية برئاسة "شريف إسماعيل" والمؤسسة العسكرية والذي يصفها بالقوية بشكل أكثر من سابقتها - والقوات المسلحة هي مؤسسة محترمة في معظم أنحاء مصر. وفي هذا السياق يشير التقرير إلى أن القوات المسلحة المصرية لم تستطع تحقيق العديد من أهدافها وخاصة فيما يتعلق بمواجهة التنظيمات الإرهابية في سيناء، الأمر الذي أدى إلى تعبير المسؤولين في الولايات المتحدة وإسرائيل عن قلقهم إزاء خطوات الجيش المصري في حربه ضد الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، وخاصة عقب الحادث الأخير الذي أسقطت فيه طائرة ركاب روسية يشير إلى مجموعة من التوترات ذات الصلة. وما تلى ذلك من ردود أفعال بعض الدول الأوروبية بما فيها قرار الحكومة البريطانية إلغاء الرحلات من شرم الشيخ.

ورغم ذلك يشير التقرير إلى أن الحكومة الحالية لا تزال في حالة استقرار وعلاقتها جيدة مع معظم الشعب المصري، غير أن التقرير يؤكد على أهمية أن تدرك الحكومة المصرية الحالية بأنها ستحاسب في النهاية على أساس أداؤها، وإن لم تستطع الحكومة تلبية مطالب الشعب، قد يعود الشعب إلى التظاهر، حتى إن كان هذا التطور غير متوقع في المستقبل القريب في ظل السياسات التي تتخذها الحكومة حالياً والتي تجعل من هذا الأمر أقل احتمالاً.

### الوضع الاقتصادي في مصر

بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية، يؤكد التقرير على أن الحكومة المصرية تضع آمالها في إقامة مشروعات كبيرة للبنى التحتية، والتي سوف تساعد في خلق مزيد من فرص عمل للمواطنين حيث بلغت نسبة البطالة في مصر ما بين ١٢ - ١٥%، والذي قد يكون له فائدة على المدى القصير والخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر حالياً، غير أن التقرير يشير إلى عدم ضمان تحقيق ذلك وما إذا كانت هذه المشروعات سوف تكون عاملاً حاسماً لحل مشكلات البطالة على المدى الطويل أم لا.

وفي هذا الإطار يرى التقرير أن الظروف الاقتصادية في مصر توفر فرصة للولايات المتحدة لتحقيق تقدم في علاقاتها مع مصر من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وتشجيع الحكومة المصرية على مواصلة برنامج الإصلاح الاقتصادي، خاصة وأن ٤٠%

من الاقتصاد المصري تحت سيطرة القوات المسلحة، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحقيق الإصلاح. وبالتالي، من المرجح أن يكون الكونجرس الأمريكي أكثر استعداداً لزيادة تمويل أنشطة مكافحة الإرهاب بدلاً من زيادة المساعدات الاقتصادية.

### ثانياً: نحو بناء سياسة أمريكية أكثر إيجابية تجاه مصر

يخلص التقرير إلى أنه نظراً للتطورات الأخيرة في مصر سياسياً واقتصادياً وكذلك التطورات الإقليمية الراهنة المتمثلة في تضافر الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تنظيم "داعش" الذي بات يهدد أمن واستقرار دول منطقة الشرق الأوسط، بل وامتد ذلك لهدد الأمن القومي للدول الأوروبية (روسيا - فرنسا - بريطانيا) والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، فإنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ عدد من السياسات التي من شأنها مساعدة مصر على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي من جهة، وتحقيق معدلات نمو أكبر من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار طرح التقرير عدد من التوصيات التي تساهم في تحقيق علاقات أمريكية مصرية أكثر إيجابية، ومن أهمها ما يلي:

- الاستفادة من الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي - الذي عقد في شهر أغسطس الماضي - كنقطة انطلاق لتعزيز التنسيق الأمريكي المصري لمواجهة الإرهاب في سيناء وعلى الحدود المصرية الليبية.
- استئناف المناورات العسكرية المشتركة بين القوات المصرية والأمريكية (مناورات النجم الساطع نموذجاً) في مصر مع التركيز على التقنيات الحديثة لمواجهة الإرهاب.
- تعزيز التنسيق الأمني والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من مصر وإسرائيل وتأكيد الولايات المتحدة على التزامها بتعزيز العلاقات الثلاثية في هذا الشأن.
- تحسين عمليات تبادل المعلومات بين الولايات المتحدة ومصر لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتعاون الإقليمي.

- تشجيع مصر على إعادة برمجة جزء من مساعداتها العسكرية بعيداً عن النظم القديمة لتصبح أكثر ملائمة لمكافحة الإرهاب والتمرد بما في ذلك الاستعانة بالطائرات المروحية "بلاك هوك" ونظم "C4ISR" وكذلك أدوات حماية الحدود الغربية مع ليبيا.
- وعلى الصعيد الاقتصادي ينبغي على الولايات المتحدة الإستمرار في دعم الجهود المصرية لجذب الإستثمارات الأجنبية وإرسال الوفود الاقتصادية ورجال الأعمال لتقديم المشورة للحكومة المصرية لوضع سياسات مالية فعالة.
- مساعدة مصر في تحسين نظامها التعليمي وخاصة التعليم الفني وتقديم المزيد من المنح الدراسية، مع مواصلة تفعيل الحكومة المصرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي.
- على الإدارة الأمريكية إعادة التأكيد على أن الاتفاق النووي مع إيران لا يعني التخلي عن حلفائها في المنطقة وخاصة مصر.
- أهمية التركيز الأمريكي على الاحتياجات الأمنية والاقتصادية في مصر مع تعزيز الجهود الخاصة بمواصلة الإصلاح السياسي وتحسين السجل المصري في مجال حقوق الإنسان.